الأمم المتحدة

A/ES-11/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة

الجلسة العامة ١١

الخميس، ٧ نيسان/ابريل ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاستورن (جمهورية تنزانيا المتحدة).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

السيد باولاوسكاس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول البلطيق الثلاث – إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا. إننا نؤيد البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء (انظر A/ES-11/PV.10).

ونرحب باتخاذ القرار دإط–١١/٣، بشأن تعليق حقوق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان. ونفتخر بأننا قدمنا مشروع القرار المطابق A/ES-11/L.4 مع مجموعة دول أقاليمية. وباتخاذ هذا القرار فإننا في المجتمع الدولي قد أتبعنا بشرف أقوالنا بأفعال، بينما نواصل الوقوف معا دفاعا عن القانون الدولي والسلم والأمن الدوليين وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والبشرية نفسها. وبذلك نحافظ على النزاهة الأخلاقية لهذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة ونؤكد من جديد معا أن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها روسيا في أوكرانيا لن تُترك دون رد. كما أن الرد في الوقت المناسب على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان هو أولوية أساسية لعضوية ليتوانيا المستمرة في مجلس حقوق الإنسان.

لا مكان لدولة معتدية في هيئة تابعة للأمم المتحدة مهمتها هي تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. كما أنه لا يوجد مكان لوحشية الهجوم العسكري الروسي غير المبرر على أوكرانيا، والذي يشكل انتهاكا مروعا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، فضلا عن القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن التقارير والصور الخاصة بالمجزرة التي وقعت في بوتشا وغيرها من المناطق التي دمرتها روسيا تماما في جميع أنحاء أوكرانيا قد صدمتنا في الصميم. إن الإحصاءات المتصاعدة تحكي قصة تدمي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

القلوب ولكنها للأسف قصة غير مكتملة. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قُتل ما لا يقل عن ٤٨٠ ١ مدنيا وجُرح ما لا يقل عن ١٩٥ ٢ خلال الفترة بين ٢٤ شباط/فبراير و ٤ نيسان/أبريل، رغم أن المفوضية تعتقد أن الأرقام الفعلية أعلى بكثير. لقد انتُشلت جثث مئات المدنيين في منطقة بوتشا وحدها، ويجري الكشف عن المزيد منها كل يوم.

تقارير مروعة قام مسؤولو الأمم المتحدة والمجتمع المدني والصحفيون بالتحقق منها تتحدث عن انتهاكات جسيمة وشنيعة لحقوق الإنسان، مثل المقابر الجماعية، وجثث في الشوارع محترقة لدرجة يستحيل معها التعرف على أصحابها، وأدلة متزايدة على العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب والقتل خارج نطاق القضاء والاعتقالات التعسفية والاختطاف والاختفاء القسري، فضلا عن عمليات الترحيل الجماعي للمدنيين إلى الأراضي الروسية. كما أن العدوان الروسي قد أدى إلى هجمات ضد صحفيين وعاملين في وسائل إعلام، والذين يقومون بدور حاسم في توفير المعلومات أثناء النزاعات، بمن فيهم مانتاس كفيدارافيتشيوس، وهو مخرج أفلام من ليتوانيا، وصانع الأفلام الوثائقية والمصور الأوكراني ماكسيم ليفين، اللذان كانا يوثقان الفظائع الروسية في أوكرانيا. كما وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن ٢٤ حالة استخدمت فيها روسيا الذخائر العنقودية في مناطق مأهولة بالسكان، والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري المحتمل لـ ٢٢ صحفيا وعضوا في المجتمع المدني في مناطق كييف وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا، في حين احتُجز ٢٤ مسؤولا محليا أيضا في مناطق خاضعة للسيطرة الروسية.

تتحمل روسيا المسؤولية الكاملة عن هذه الحرب العدوانية الواسعة النطاق والتي لا مسوغ لها وغير قانونية وغير مبررة. ويجب أن يحاسب جميع المسؤولين مباشرة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في الأراضي الأوكرانية. إننا نقف متحدين في تضامن كامل مع الشعب الأوكراني، الذي يدافع عن بلده ومدنه وبيوته وأسره وأرواحه. ولن يكون هناك إفلات من العقاب. فستكون هناك مساءلة عن الفظائع التي تسببوا فيها. وفي نهاية المطاف، ستتحقق العدالة. وستتاح للضحايا سبل الانتصاف والعدالة. وستواصل دول البلطيق دعم جميع الجهود الرامية إلى ضمان إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في الجرائم التي ارتكبتها روسيا في أوكرانيا من أجل ضمان العدالة والمساءلة.

ويجب على روسيا أن تمتثل لأمر محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٦ آذار/مارس، الملزم لجميع الأطراف، وأن تعلق فورا عملياتها العسكرية على أراضي أوكرانيا. ونرحب بإنشاء لجنة تحقيق من جانب مجلس حقوق الإنسان، وكذلك بالعمل الجاري في إطار آلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وما زلنا ندعم مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في تحقيقه المتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المزعومة والمرتكبة في أوكرانيا. إن السرعة التي أحالت بها ٤١ دولة طرفا الحالة في أوكرانيا إلى المحكمة الجنائية الدولية وفتح المدعي العام لتحقيق يبعثان برسالة هامة مفادها أنه لن يكون هناك إفلات من العقاب على ارتكاب جرائم دولية أساسية. وسيفيد التحقيق بدوره تقصي الحقائق وجمع الأدلة اللذين يشكلان حجر الزاوية في مكافحة الإفلات من العقاب. وسوف نسهم في جميع الجهود المتعلقة بتبادل المعلومات بغية تيسير التحقيقات في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الفظيعة.

لا يمكن للنظام الدولي القائم على القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، أن يتسامح مع ما ترتكبه روسيا من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية التي نشهدها في أوكرانيا، كما لا يمكنه أن يراها تمر دون عقاب. سوف نضمن معا أن تذهب أسماء مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وأنظمتهم إلى مزبلة التاريخ، إلى جانب من هم الأسوأ على الإطلاق.

السيد هيرمان (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي، أيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج، وبلدي الدانمرك.

لقد صوتت الجمعية العامة صباح اليوم لصالح تعليق حقوق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان. وصوتت بلدان الشمال الأوروبي لصالح القرار المطابق (القرار دإط-٣/١١). إن تعليق حقوق دولة عضو في مجلس حقوق الإنسان ليس بالقرار السهل. وتدعم بلدان الشمال الأوروبي بقوة مجلس حقوق الإنسان بوصفه محفلا جامعا للحوار بشأن قضايا حقوق الإنسان الهامة. ولكن العضوية في المجلس تنطوي على مسؤوليات. وينبغي لأعضاء المجلس أن يتمسكوا بأعلى المعايير فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتقع على عاتق الجمعية العامة بدورها مسؤولية حماية نزاهة المجلس ومصداقيته، بما في ذلك النظر في تعليق حقوق العضوية في المجلس للأعضاء الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان. وهجوم الاتحاد الروسي غير القانوني وغير المبرر ودون سابق استفزاز على أوكرانيا هو انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وكان له أثر كارثي على أوكرانيا، ولا سيما مدنييها.

وفي ٤ آذار/مارس، أعرب مجلس حقوق الإنسان عن بالغ قلقه إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب الاتحاد الروسي لانتهاكات وتجاوزات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني أثناء عدوانه على أوكرانيا. وكما ذكر آخرون، فإننا نشعر بالهلع إزاء التقارير الصادمة عن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها روسيا في أوكرانيا، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات والقتل خارج نطاق القضاء والاعتقالات التعسفية وحالات الاختطاف والاختفاء القسري والإبعاد. وندين بأشد العبارات المذابح وأعمال التعذيب والعنف الجنسي المبلّغ عنها، بما في ذلك الاغتصاب، والتي ارتُكبت ضد المدنيين في بوتشا والمناطق المحررة في محيط كييف ومناطق أخرى.

ولا تزال التحقيقات جارية في تلك الجرائم. ونرحب بإنشاء مجلس حقوق الإنسان لجنة تحقيق بشأن أوكرانيا بغية التحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. ونرحب أيضا بأن المحكمة الجنائية الدولية فتحت تحقيقا في الحالة في أوكرانيا. وسيتم ضمان مراعاة الأصول القانونية الواجبة في سياق السعي إلى تحقيق المساءلة. وفي غضون ذلك، ينبغي ألا تلطخ سمعة مجلس حقوق الإنسان، ولن تلطخها، العضوية الكاملة لدولة متهمة بارتكاب – وما زالت ترتكب – بعضا من أبشع جرائم الحرب التي شهدتها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

لقد أنشأنا الأمم المتحدة ومؤسساتها بغية ضمان التعاون الدولي القائم على السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان. ويجب احترام مؤسسات الأمم المتحدة بصفتها هذه. وينبغي ألا نسمح باستخدامها عمدا لنشر الدعاية والمعلومات المضللة. ونشكر الدول الأعضاء اليوم على دفاعها عن القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد ونزاهة مجلس حقوق الإنسان وقواعد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد جورجيا البيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.10). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

قبل أسبوعين فقط، اتخذت الجمعية العامة القرار دإط – ٢/١١ بأغلبية ساحقة (انظر A/ES-11/PV.9)، والذي أعربت فيه عن الأسف للعواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا وطالبت، في الفقرة ٢، بما يلي:

”تطالب بالوقف الفوري للأعمال العدائية التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا، ولا سيما أيّ هجمات على المدنيين والأعيان المدنية“.

ومما يؤسف له أن نداءات المجتمع الدولي التي لا لبس فيها لم تلق آذانا صاغية. ولا تزال الحالة في أوكرانيا تتدهور بشدة. وقُتل أو جُرح آلاف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ونزح ربع سكان البلد قسرا بحثا عن مأوى آمن. والمشاهد التي تصور المذابح والفظائع الوحشية المرتكبة ضد المدنيين الأبرياء في بوتشا مدمرة. وينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب على أي انتهاك للقانون الإنساني أو قانون حقوق

الإنسان. وفي ضوء ذلك، ننضم إلى جهود المجتمع الدولي لضمان تحقيق العدالة في الجرائم التي ترتكبها روسيا، من خلال جميع الآليات القانونية الدولية المتاحة.

وأود أن أشدد على أن العضوية في مجلس حقوق الإنسان تقترن بمسؤولية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا لأعلى المعايير التي يمكن بلوغها. على العكس من ذلك، ما زلنا نشهد تجاهل الاتحاد الروسي الكامل للنظام القائم على القواعد والقانون الدولي لحقوق الإنسان وولاية مجلس حقوق الإنسان، على النحو المجسد في القرار ٢٥١/٦٠. ولذلك، صوتت جورجيا مؤيدة للقرار دإط-٣/١١. وأود أن أشكر البلدان التي فعلت الشيء نفسه بالتصويت مؤيدة له. وقد أثبتت الجمعية بالفعل قدرتها على التصرف بشكل حاسم. ويجب أن نواصل الدفاع عن صميم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد شتشيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تأييد بلدي القوي للقرار دإط-٣/١١، بشأن تعليق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان، الذي اتُخذ في وقت سابق اليوم (انظر A/ES-11/PV.10). لقد كان ذلك تصويتا لحماية المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وأسباب وجود منظومة الأمم المتحدة في حد ذاتها.

من الواضح أن روسيا فشلت كعضو في مجلس حقوق الإنسان. فهجوم روسيا على أوكرانيا والجرائم التي ارتكبتها انتهاك واضح لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن لبلد يتعمد قتل المدنيين على نطاق واسع أن يكون عضوا نشطا في مجلس حقوق الإنسان، وهو أهم هيئة في منظومة الأمم المتحدة مكلفة بحماية حقوق الإنسان واحترامها على الصعيد العالمي. ولا يمكن لبلد يتصرف في تجاهل تام للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني أن يشارك في وضع معايير جديدة في ذلك المجال دون أن يترتب على ذلك تقويض مصداقية منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برمتها.

إن تعليق حقوق عضوية عضو في مجلس حقوق الإنسان مبادرة لم يسبق لها مثيل. وبالمثل، فإن الحالة الناجمة عن العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا فريدة من نوعها بنفس القدر وبشكل مأساوي، حيث بدأ عضو دائم في مجلس الأمن، وعلى حد علمي، عضو سابق الآن في مجلس حقوق الإنسان غزوا غير مبرر ودون سابق استفزاز لبلد مجاور وشن حربا وحشية عن طريق مهاجمة السكان المدنيين عمدا.

ويتطلب الهجوم الروسي على أوكرانيا ردا حازما من المجتمع الدولي، وقد تم تقديم هذا الرد صباح اليوم، وهذه ليست سوى الخطوة الأولى. ويبين تعليق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان أن جميع الدول ملزمة بنفس القدر باحترام ميثاق الأمم المتحدة وأنها تتحمل عواقب الأعمال المرتكبة انتهاكا لحقوق الإنسان وضد الدول الأعضاء الأخرى. لقد صمم من أنشأوا الأمم المتحدة نظامها لحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وكان القصد من إنشاء مجلس حقوق الإنسان لاحقا الإسهام في تحقيق هذا الهدف. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لحماية إنجازات منظومة الأمم المتحدة للأجيال المقبلة ولحماية مصداقية المنظمة.

وللأسباب التي أوجزتها، أيدت بولندا القرار دإط-٣/١١، المتخذ في وقت سابق اليوم (انظر A/ES-11/PV.10)، لأننا نعتقد أن النظام القائم على القواعد مفهوم ذو مغزى. ونعتبر اتخاذ القرار دإط-٣/١١ تدبيرا وقائيا في ذلك الصدد.

السيد كولهانيك (الجمهورية التشيكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الجمهورية التشيكية تأييدا تاما البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.10). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

أولا وقبل كل شيء، أود أن أؤكد مجددا أننا نؤيد تماما استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

فلنكن واضحين تماما بشأن مغزى تصويت اليوم على القرار دإط ٣/١١. إن الأمر يتعلق ببلد – عضو دائم في مجلس الأمن – يشن حربا غير مبررة ودون سابق استفزاز ضد جارته، الدولة الزميلة العضو

في الأمم المتحدة؛ بلد تتعمد قواته المسلحة ارتكاب جرائم حرب، كما نشهد للأسف يوميا في بوتشا وغيرها من المدن والبلدات الأوكرانية؛ وأخيرا، بلد لا يخجل من أن ينكر بتهكم أن الضحايا المدنيين لحملة القتل البشعة التي يشنها حقيقيون ويدعي أن موتهم مصطنع بطريقة ما. لا مكان لبلد كهذا في مجلس حقوق الإنسان. ولا يمكن لبلد كهذا أن يكون مسؤولا عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم.

لم يكن تصويت اليوم متعلقا بحالة حقوق الإنسان في روسيا، على الرغم من أن لدينا تحفظات جدية في هذا الصدد أيضا. إنما كان، أولا وقبل كل شيء، متعلقا بالانتهاك الصارخ وغير المسبوق لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويتضمن القرار ٢٥١/٦٠، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦، حكما يقضي بتعليق عضوية الدول الأعضاء التي ترتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وقد استوفيت شروط تعليق حقوق عضوية روسيا. وهذا التعليق ضروري، وهو بصراحة الخطوة المنطقية الوحيدة إذا أردنا أن نتمسك بنزاهة مجلس حقوق الإنسان وسلطة الجمعية العامة ومصداقية منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويبعث القرار النادر الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم بإشارة قوية إلى ضحايا العنف وأسرهم، فضلا عن الجمهور الدولي. ونأمل أن يساعد ذلك في منع وتثبيط المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان على النطاق الواسع الذي نشهده حاليا في أوكرانيا. وإذ لا يزال مجلس الأمن مشلولا، تقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية اتخاذ إجراء حاسم في الدفاع عن مصداقية منظومة الأمم المتحدة.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.10) وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إن الصور المروعة للمدنيين الذين قتلوا بوحشية ولقوا حتفهم في الشوارع أو في مقابر جماعية مرتجلة في مدينة بوتشا الأوكرانية – وهي منطقة كانت تحت سيطرة القوات الروسية – صدمت العالم. ومما يؤسف له أن تلك الفظائع أكدت الصورة المروعة أصلا لحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا التي قدمتها بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا في ٢٦ آذار/مارس في سياق العدوان الروسي. كما إن الشهادات التي تظهر الآن عن الاغتصاب والعنف الجنسي الذي ترتكبه القوات الروسية ضد النساء والأطفال وكبار السن تبعث على القلق الشديد.

وإزاء هذه الخلفية، تحدثت المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن جرائم حرب محتملة، وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ترتكب في أوكرانيا. وقد دعا الأمين العام إلى إجراء تحقيق مستقل لضمان المساءلة الفعالة. وقد وفرت الحالة أكثر من أرضية كافية لتبرير اتخاذ إجراء فوري. ولهذا السبب، طلبت مجموعة أقاليمية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها إيطاليا، إعادة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة وقدمت مشروع القرار A/ES-11/L.4 بشأن تعليق حقوق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان. ونرحب ترحيبا قويا باتخاذ الجمعية العامة القرار دإط–٣/١١ بأغلبية واضحة ونشكر جميع الدول الأعضاء التي أسهمت في تلك النتيجة.

وقد كان تعليق عضوية الاتحاد الروسي ضروريا من أجل الحفاظ على نزاهة مجلس حقوق الإنسان، وإعادة تأكيد سلطة الجمعية العامة ومنظومة الأمم المتحدة، وإرسال رسالة واضحة مفادها أنه لن يتم التسامح مع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان في أي مكان في العالم. ويجب أيضا كفالة مساءلة فرادى مرتكبي هذه الانتهاكات بغية تجنب أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب.

وإذ تعيد إيطاليا تأكيد إدانتها للعدوان الروسي، فإنها تكرر دعوتها إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وانسحاب القوات العسكرية الروسية من داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا والعودة إلى مسار التفاوض. ونعيد التأكيد كذلك على تضامننا الصادق مع أوكرانيا وشعبها وننعي جميع ضحايا هذه الحرب التي لا معنى لها.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): لم تهدأ الفظائع الجارية في الميدان في الأسبوعين اللذين انقضيا منذ الجلسة العامة التاسعة للدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة بشأن الحالة في أوكرانيا. وتشعر ليختنشتاين بالصدمة والغضب إزاء التقارير والصور الواردة من بوتشا وأجزاء أخرى من أوكرانيا، التي توثق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترقى إلى جرائم حرب، بما في ذلك الهجمات العشوائية ضد المدنيين وعمليات القتل خارج نطاق القضاء التي ترتكب في المناطق التي كانت تحت سيطرة القوات النظامية للاتحاد الروسي.

وتلك الجرائم غير المقبولة هي في نهاية المطاف أبشع شهادة على الطريقة التي أدارت بها روسيا حربها العدوانية في أوكرانيا. وتوضح أساليب الحرب الروسية تجاهلا منهجيا للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما استهداف السكان المدنيين الذي نفذته كذلك من قبل في سورية. وتظل المساءلة على تلك الجرائم أمرا أساسيا. إننا نؤيد الجهود الجارية لجمع الأدلة وحفظها ونرحب بالتحقيق المستقل الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية ونتطلع إلى التشغيل السريع للجنة التحقيق المعنية بأوكرانيا التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. ويجب تحقيق العدالة وسوف تتحقق.

يحدد القرار ٢٥١/٦٠ معايير العضوية في مجلس حقوق الإنسان وإمكانية تعليق حقوق العضوية للأعضاء الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ومنهجية فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وانتهاكات روسيا المستمرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في أوكرانيا وفي روسيا نفسها تجعل من الواضح تماما أن معيار التعليق هذا قد استوفي. ولذلك، تقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية التصرف وفقا لأحكام القرار ٢٥١/٦٠، الذي يلزم بموجبه تعليق حقوق روسيا في العضوية. وبوصفنا عضوا في الجمعية العامة، أخذنا مسؤوليتنا على محمل الجد بموجب القرار التأسيسي لمجلس حقوق الإنسان عند الإدلاء بأصواتنا في الانتخابات ذات الصلة التي أجريت في الجمعية. وقد فعلنا ذلك مرة أخرى اليوم بالتصويت تأييدا للقرار دإط – ٣/١١، الذي شاركنا في تقديمه.

وينبغي لنا أن نكون واضحين بشأن ما يعنيه قرار الجمعية العامة بتعليق حقوق عضوية روسيا وما لا يعنيه. فالاتحاد الروسي يظل ملزما بجميع التزامات حقوق الإنسان ويظل دولة طرفا في جميع المعاهدات التي صدق عليها. ولا يؤثر التعليق إلا على دوره السياسي في مجلس حقوق الإنسان. ورفع التعليق ممكن إذا كان هناك سبب واضح للقيام بذلك، على النحو المنصوص عليه في القرار نفسه. وسيكون تنفيذ القرارات المتخذة في جلستي الدورة الاستثنائية الطارئة العامتين للجمعية العامة اللتين عقدتا في ٢ و ٢٤ آذار/مارس (القراران دإط–١/١١ و دإط–٢/١١، على التوالي)، فضلا عن أمر التدابير المؤقتة الصادر عن محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٦ آذار/مارس، خطوة أولى واضحة وضرورية في ذلك الاتجاه.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): عند إنشاء مجلس حقوق الإنسان، وافقت الجمعية العامة بالإجماع على أن "يتحلى الأعضاء المنتخبون في المجلس بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان" (القرار ٢٥١/٦٠، الفقرة ٩). والواقع أن تصرفات روسيا في أوكرانيا أقل كثيرا من هذا المعيار. وقد رأينا جميعا الآن الصور المروعة من بوتشا وإيربين لمدنيين قتلوا عمدا في المناطق التي انسحبت منها القوات الروسية مؤخرا.] وكما قال الرئيس زيلينسكي في خطابه أمام مجلس الأمن يوم الثلاثاء (انظر S/PV.9011)، كان من الصعب العثور على جريمة حرب لم ترتكبها روسيا في بوتشا. ولا تدع التقارير عن عمليات الإعدام والاغتصاب والمقابر الجماعية مجالا للشك في أن روسيا ارتكبت انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، وهي العتبةَ المحدَّدة لتعليق عضويتها في مجلس حقوق الإنسان. وأرحب ترحيبا قويا بقرار الجمعية العامة توجيه رسالة واضحة مفادها أن روسيا ليس لها مكان في مجلس حقوق الإنسان. ويوجه اتخاذ القرار دإط–١١/٣ في وقت سابق اليوم (انظر A/ES-11/PV.10) رسالة أخرى إلى بوتين، وهي أن الذين يقفون إلى جانبه أو يتكلمون باسمه يجب أن يتوقفوا عن قتل المدنيين الأبرياء وأن ينهوا الحرب الآن.

ونحيط علما بأن روسيا أعلنت في وقت لاحق، عقب تعليق عضويتها، انسحابها من مجلس حقوق الإنسان. ونفهم أن ذلك سيؤدي إلى إجراء انتخابات فرعية، ونرحب بالفرصة المتاحة لدولة عضو من المنطقة تعمل حقا على تعزز حقوق الإنسان وحمايتها لشغل ذلك المقعد.

واتخاذ القرار دإط-١١/٣ اليوم انتصار لحقوق الإنسان، والذي يعمل على دعم مصداقية مجلس حقوق الإنسان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة كابوا (جزر مارشال) (*تكلمت بالإنكليزية*): في ٤ آذار/مارس، انضمت جمهورية جزر مارشال، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، إلى ٣١ دولة أخرى في التصويت لصالح قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٤٩، المتعلق بحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي. ولم يصوت ضد ذلك القرار سوى عضوين من أعضاء المجلس البالغ عددهم ٤٧ عضوا. وأحد هؤلاء الأعضاء، وهو الاتحاد الروسي، هو السبب المباشر لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في أوكرانيا. ويعرب القرار بشكل جماعي عن بالغ القلق، ولا سيما فيما يتعلق بـ "الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان"، ويعترف بالقلق الشديد الذي أعرب كل من الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان. وأثناء مناقشة قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٤٩ في جنيف، أشارت جزر مارشال إلى الحكم المتعلق بتعليق عضوية أعضاء مجلس حقوق الإنسان. وكل الأحداث التي وقعت منذ اتخاذ القرار لم تؤد إلا إلى تأكيد الاستنتاج القاطع الذي توصل إليه المجلس في الشهر الماضي.

ويتسق تصويتنا اليوم على القرار دإط-١١/٣ مع تصويتنا في مجلس حقوق الإنسان. فهو ليس إجراءا يتم اتخاذه باستخفاف. وتوجد الآن آليات مساءلة هامة لإجراء تحقيقات قانونية دقيقة في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب. وتستحق تلك الآليات مقدار الوقت اللازم للتركيز على استنتاجها القانوني النهائي. ومع ذلك، هناك استجابات سياسية فورية مطلوبة الآن. وبوصفنا الأمم المتحدة، كان ينبغي لنا أن نتعلم دروسا بشأن أهمية رد الفعل في الوقت المناسب في حالات الأزمات. وتوفر المعلومات الموضوعية، بما في ذلك المعلومات الواردة من منظومة الأمم المتحدة، الخصوصية اللازمة لإجراء تقييم سياسي لتعليق عضوية روسيا في المجلس ولإبقاء تلك النتيجة قيد الاستعراض المناسب.

ومن المهم التفكير في التزام الجمعية العامة بضمان التزام أعضاء المجلس بالتمسك بأعلى معايير حقوق الإنسان والتعاون الكامل معه، على النحو الوارد في القرار ٢٥١/٦٠ لعام ٢٠٠٦ الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان. وفي القرار نفسه، التزمت الجمعية العامة أيضا بتعليق عضوية أي عضو يرتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان. ولن تكون تلك كلمات جوفاء. واليوم يتعين على هذا الجهاز أن يكفل أن تترتب عواقب عن الأفعال. تنطبق الالتزامات المتعهد بها في القرار ٢٥١/٦٠ على جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، بل وعلى كل دولة عضو في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء المجلس. وهي تنطبق في الوضع الحالي دون استثناء. وكان التصويت اليوم على القرار د إ ط-١١/٣ دفاعا عن المصداقية العامة لهذه المؤسسة ذاتها وعن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد الذي تقوم عليه.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.10)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لقد قررنا اليوم أن الاتحاد الروسي لا ينتمي إلى مجلس حقوق الإنسان، وهو هيئة الأمم المتحدة التي تحمي حقوق الإنسان وتعززها. ومما يؤسف له أن الاتحاد الروسي يقف بدلا من ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، حيث بدأت بالفعل تحقيقات وإجراءات ضده، وكذلك ضد المتهمين بارتكاب جرائم فظيعة في أوكرانيا. ويحدوني الأمل، على النحو المشار إليه في القرار دإط-١١/٣، في أن يحين الوقت لاستعراض تلك المسألة، فكلما تم ذلك في وقت أسرع، كان ذلك أفضل. بيد أنه إلى أن يحين ذلك الوقت، ستظل عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان معلقة.

والبلد الذي ينتهك الحق في الحياة انتهاكا صارخا في عدوانه الوحشي المستمر وغير المبرر ضد جاره الأصغر حجما لا يمكنه ولا ينبغي له أن يجلس في مجلس حقوق الإنسان، لا سيما بالنظر إلى الصور التي رأيناها من بوتشا وإيربين وبورودينكا وماريوبول وغيرها من أماكن وقوع المذابح في أوكرانيا. وتعليق العضوية في مجلس حقوق الإنسان ليس سوى تدبير عاجل ومؤقت. وبمجرد إجراء التحقيقات المستقلة في مجال حقوق الإنسان والتحقيقات الجنائية، يجب اتخاذ مزيد من الإجراءات القانونية ضد مرتكبي الجرائم الفظيعة.

ومما يؤسف له أن النظام الداخلي لا يسمح لنا بتعليق حق الاتحاد الروسي في العضوية الدائمة في مجلس الأمن وحق النقض، على الرغم من أن هذه الحقوق، في الحالة الراهنة، غير مناسبة وتؤدي إلى نتائج عكسية في حماية السلام والأمن الدوليين ومنع ارتكاب الجرائم الفظيعة ضد السكان في أوكرانيا. وإذا لم نتمكن من بذل المزيد من الجهد لحماية الضحايا الأبرياء من خلال مجلس الأمن، فإننا على الأقل لم نعد نسيء إليهم بالسماح للاتحاد الروسي بالجلوس في مجلس حقوق الإنسان.

ونحن مدينون للقرار الذي اتُّخِذ على مضض بتعليق حقوق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان لجميع ضحايا العدوان على أوكرانيا، بمن فيهم الضحايا الأوكرانيون والروس على حد سواء، فضلا عن احترام وكرامة مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة.

السيد سانتوس مارابير (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): صوتت إسبانيا مؤيدة للقرار دإط-٣/١١، القاضي بتعليق حقوق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان، وتؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي باسم دوله الأعضاء (انظر A/ES-11/PV.10).

عندما تنتخب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعضوية مجلس حقوق الإنسان، فإنها تتعهد باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها بطريقة مثالية، على النحو المطلوب في القرار ٢٥١/٦٠. وبعد مرور أكثر من شهر على الغزو والحرب غير القانونية والظالمة التي فرضها الاتحاد الروسي على جمهورية أوكرانيا، لا يمكن دحض التقارير والصور المتعلقة بالدمار والموت اللذين زرعتهما القوات الغازية، ولم يكن ليحدث أي منها لو أن الاتحاد الروسي التزم بالحل السلمي للمنازعات المنصوص عليه في صيغة نورماندي، من خلال تنفيذ اتفاقات مينسك.

والسبب الرئيسي للانتهاك الواسع النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني هو الغزو العسكري الروسي. ولذلك، أدانت الجمعية العامة الغزو بالفعل في مناسبتين: أولا، لعدم احترامه لميثاق الأمم المتحدة وحتميته القاطعة في احترام سلامة الدول وسيادتها؛ ثانيا، المطالبة باحترام القانون الإنساني. ولا يمكن لدولة أن تكون قاضيا وطرفا في آن واحد، أي عضوا كامل العضوية في مجلس حقوق الإنسان ومنتهكا مزعوما لحقوق الإنسان.

إن نفس البلدان التي امتنعت عن التصويت على قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٤٩، الذي أنشأ لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في أوكرانيا، أو رفضته، قد دعت اليوم الأعضاء إلى رفض أو الامتناع عن التصويت على القرار دإط-٣/١١، الذي اتخذته الجمعية العامة صباح اليوم، بحجة أنه لم يكن من الممكن استكمال أعمال التحقيق. ونحن نتفق معهم على شيء واحد: من الضروري أن نحدد، من خلال الآليات القائمة والمحكمة الجنائية الدولية، ما إذا كانت الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تدل عليها الجثث المهجورة في بوتشا، وقصف مدن مثل ماريوبول، وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية، تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

مع ذلك، وبينما تجري عمليات التحقيق هذه، مع ما يترتب عليها من آثار قانونية، هناك مبدأ أخلاقي لاحترام ميثاق الأمم المتحدة، تستند إليه شرعيتها ويجب ممارسته. وقد فعلنا ذلك اليوم بتعليق عضوية المعتدي في مجلس حقوق الإنسان، بقرار من الجمعية العامة. وهذا إجراء استثنائي في الواقع، لأن الغزو الذي قام به الاتحاد الروسي وانتهاكه لميثاق الأمم المتحدة هما أمران استثنائيان بنفس القدر ولا يمكن تبريرهما.

وإسبانيا تأمل أن تصغي الحكومة الروسية للصخب الدولي ضد غزوها. ونأمل أن يكون هناك وقف فوري لإطلاق النار، وأن تتحرك

المفاوضات بسرعة، في ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي، وليس بمنطق القوة، صوب تحقيق السلام. ونأمل ألا يكون هناك المزيد من الوفيات الأوكرانية. ولتنسحب القوات الروسية. ولتحترم حقوق الإنسان والقانون الإنساني احتراما كاملا في كل من أوكرانيا والاتحاد الروسي. ولتسترد أوكرانيا سلامتها الإقليمية.

وفي غضون ذلك، وكما ذكر رئيس حكومة إسبانيا أمام مجلس النواب، ستقف إسبانيا إلى جانب أوكرانيا، تضامنا مع مواطنيها، من خلال مساعدة اللاجئين والدفاع عن القانون الدولي.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق (انظر A/ES-11/PV.10). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

ترحب سلوفاكيا باتخاذ القرار دإط-٣/١١ بشأن تعليق حقوق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان. إن عواقب العدوان التي تشنه روسيا على أوكرانيا دون أي مبرر أو استفزاز في انتهاك صارخ للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي هو حجر الزاوية لمنظمتنا العالمية، هو عدوان مشين لم يسبق له مثيل. وينتهك هذا العدوان انتهاكا صارخا أو يحد بشكل خطير من حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتعددة للسكان المدنيين في مناطق الصراع.

وقد أسفر الصراع بالفعل عن خسائر بشرية كبيرة، بما في ذلك عدد متزايد من الضحايا المدنيين. وكما ذكر خلال جلسة مجلس الأمن بشأن أوكرانيا المعقودة يوم الثلاثاء (انظر S/PV.9011)، ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قتل ما لا يقل عن ١ ٤٨٠ مدنيا وجرح ٢ ١٩٥ شخصا على الأقل بين ٢٤ شباط/فبراير و ٤ نيسان/أبريل. إن أعداد المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا تبدو مروعة حقا، وإن كنا نخشى أن يكون الواقع أسوأ بكثير وأن نهاية العنف لا تلوح في الأفق.

إن الصور من بوتشا التي شاهدها العالم في نهاية الأسبوع الماضي هي بمثابة قاع جحيم حي، بعد قرار روسيا ببدء هذه الحرب الخرقاء، وهناك العديد من الأماكن الأخرى التي لم نر صورا منها بعد. وادعاءات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي ترتكبها القوات الروسية، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والاغتصاب أمام الأطفال، لا تستحق أي تعليق آخر. وجه روسيا سيبقى مشوها لفترة طويلة جدا. وهذا السلوك المشين يتنافى تماما مع عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان – الهيئة المكلفة بالسهر على حقوق الإنسان وحمايتها بيننا جميعا في المجتمع الدولي.

وترحب سلوفاكيا بالترشيح السريع لأعضاء لجنة التحقيق المؤهلين تأهيلا عاليا، ويحدونا وطيد الأمل في أن تبدأ عملها في الوقت المناسب، لأن أمامها للأسف الكثير من العمل الجاد الذي يتعين عليها القيام به. وانضمت سلوفاكيا أيضا إلى فريق الأصدقاء المعني بالمساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا فور إنشائه. ونحن على استعداد للتعاون مع الهيئات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ومع شركائنا الدوليين.

ومهمتنا العاجلة اليوم هي الكفاح من أجل السيادة السياسية لأوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ويمكن لأوكرانيا أن تواصل الاعتماد على سلوفاكيا وعلى دعمنا الذي لا يتزعزع. نحن نقف مع أوكرانيا. سلافا أوكرايني.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): منذ بداية حربه العدوانية في أوكرانيا، ما فتئ الاتحاد الروسي ينتهك الحقوق الأساسية للأوكرانيين والقانون الدولي بشكل صارخ. ويقصف السكان المدنيين والمرافق المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. وصور الفظائع التي ارتكبت في بوتشا وغيرها من المدن في شمال أوكرانيا مروعة. وربما كانت تلك الفظائع تشكل جرائم حرب. ويواصل الجيش الروسي إنكار إنسانية الآلاف من الرجال والنساء الأوكرانيين. لقد حان الوقت لكي ينتهي الرعب. حان الوقت لكي يسترد الأوكرانيون حقوقهم وكرامتهم.

في ٢ آذار/مارس، أدانت الجمعية العامة عدوان روسيا على أوكرانيا (انظر A/ES-11/PV.5). وفي ٢٤ آذار/مارس، وبناء على مبادرة من فرنسا والمكسيك، اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة

القرار دإط–٢/١١ بشأن العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا. وكان رد روسيا الوحيد على نداءات المجتمع الدولي حتى الآن هو الازدراء وتصعيد الحرب والعنف، وانتهاك القانون الدولي الإنساني. ولا يمكن أن تمر هذه الأفعال دون عقاب، ويجب محاسبة مرتكبيها.

والجمعية العامة، باتخاذها القرار دإط–٣/١١ اليوم، بعثت برسالة واضحة إلى الاتحاد الروسي، على وجه التحديد، مفادها أن إجراءاته تتعارض مع جميع القيم التي ما فتئنا ندافع عنها منذ إنشاء الأمم المتحدة. يجب مساءلة روسيا عن الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان التي ترتكبها في أوكرانيا. وعلينا التزام جماعي بحماية حقوق الإنسان ونزاهة مجلس حقوق الإنسان. لقد علقت عضوية روسيا الآن في المجلس، وتشيد فرنسا بذلك القرار الشجاع الذي اتخذته الجمعية العامة.

وندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى العودة إلى جادة الصواب ووقف الحرب.

السيدة ليندیرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي صباح اليوم (انظر A/ES-11/PV.10).

تعدُّ المذبحة التي ارتكبتها القوات الروسية في مدينة بوتشا الأوكرانية الأسبوع الماضي مستوى جديدا من التصعيد. إن الصور المؤرقة التي رأيناها جميعا تلطخ إنسانيتنا المشتركة. إن روسيا مسؤولة عن تلك الفظائع حيث كانت قواتها تسيطر فعليا على تلك المنطقة عندما وقعت أعمال القتل. وتظل الرواية المضادة التي طرحتها روسيا غير معقولة على الإطلاق ولا يمكن الدفاع عنها، وهي لا تزال تنتهك بشكل صارخ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. وترقى هجماتها العشوائية إلى مستوى جرائم الحرب.

ويتمثل معيار استبعاد دولة عضو من مجلس حقوق الإنسان في "الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان". تواصل روسيا ارتكاب هذه الانتهاكات وتجدر الإشارة إلى أنها ترتكب على أراضي بلد مجاور مستقل وذي سيادة. لقد بعثت الجمعية العامة اليوم بإشارة واضحة لحماية نزاهة مجلس حقوق الإنسان من خلال تعليق حقوق روسيا في عضويته. ونشيد بجميع الدول الأعضاء التي صوتت مؤيدة للقرار دإط–١١/٣ أو لم تصوت معارضة له على الرغم من الضغط الروسي. ونثني على هذه الدول ونعرب عن تقديرنا العميق لتضامنها مع أوكرانيا ودعمها لها. ويظل القرار الذي اتخذته الجمعية العامة قائما بصرف النظر عن أي تدابير انفرادية اتخذتها روسيا.

إن من الأهمية بمكان مساءلة جميع الجناة بصورة فردية. ويجب التحقيق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها ومقاضاة مرتكبيها على أساس كل حالة على حدة. لقد تبرعت ألمانيا بما يقرب من ٥ ملايين دولار لبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي يجدر قراءة تقريرها الأخير. ونرحب أيضا بإنشاء مجلس حقوق الإنسان للجنة التحقيق المكلفة بالإبلاغ عن النتائج التي توصلت إليها في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ وآذار/مارس ٢٠٢٣. ويكتسي التحقيق الذي يجريه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أهمية بالغة أيضا. لذلك ستقدم ألمانيا ١,١ مليون دولار أخرى وأخصائيين معاونين لدعم المحكمة الجنائية الدولية.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا تضامن ألمانيا الكامل مع أوكرانيا، بما في ذلك سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.10). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

ما برحت سلوفينيا تدعو دائما إلى إقامة نظام قانوني دولي فعال، لا سيما لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وأن يكون محورا له مجلس حقوق إنسان قوي وفعال. وهذا أيضا ما وجّهنا خلال رئاستنا لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٨. ويشكل التمسك بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وضمان المساءلة عن انتهاكات تلك الحقوق جزءا لا يتجزأ من هذا النظام على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٥١/٦٠ الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان.

وتظل سلوفينيا دائما مؤيدا قويا لجهود المجتمع الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان. ونشعر بحزن عميق لأن نشهد مرة أخرى فظائع التزمنا جماعيا في مناسبات عديدة بعدم السماح بارتكابها مرة أخرى. ويقع على عاتق أعضاء مجلس حقوق الإنسان واجب أصيل بالتمسك بنزاهة مجلس حقوق الإنسان وسلطة الجمعية العامة. ويجب عليها أن تبذل قصارى جهدها لمنع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، فضلا عن كفالة مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات.

لقد روعنا للصور والتقارير عن الأدلة المتزايدة على فظائع وجرائم الحرب التي ارتكبتها القوات المسلحة الروسية في عدد من الأراضي المحتلة في أوكرانيا، والتي ندينها بأشد العبارات الممكنة ونتشاطر النداءات الداعية إلى إجراء تحقيق دولي مستقل ونؤيد جميع التدابير الرامية إلى ضمان مساءلة الجناة والمسؤولين الحكوميين والقادة العسكريين المسؤولين عن جميع تلك الانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

لقد انتهك الاتحاد الروسي العضو في مجلس حقوق الإنسان، انتهاكا خطيرا القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، علاوة على انتهاك السلامة الإقليمية لدولة أخرى وسيادتها. وبموجب القرار ٢٥١/٦٠ الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان، فإن هذه الانتهاكات تفي تماما بمعايير تعليق عضوية روسيا في المجلس وتقتضي استجابة دولية قوية وموحدة لها. لذلك نرحب باتخاذ القرار دإط-١١/٣ ونكرر دعوتنا إلى روسيا بأن توقف فورا استخدامها للقوة ضد أوكرانيا.

السيد أربيتر (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد شن الاتحاد الروسي، العضو الدائم في مجلس الأمن، حربا عدوانية غير مشروعة ضد سيادة أوكرانيا الدولة الأخرى العضو في الأمم المتحدة وضد سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وتظهر نتيجة تصويت اليوم بوضوح أن سلوك روسيا لا ينسجم مع مركزها كعضو في مجلس حقوق الإنسان. ومن الواضح أن قيام دولة عضو بشن حرب غير مشروعة ضد دولة ذات سيادة وارتكاب انتهاكات منهجية وواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني هو ما استهدفه إجراء التعليق. إن الدول الأعضاء ملتزمة بالدفاع عن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة واحترام حقوق الإنسان الأساسية وكرامة الإنسان وقيمته، فضلا عن احترام العدالة والقانون الدولي.

(*تكلم بالإنكليزية*)

إن روسيا، بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، ملتزمة بالتمسك بأعلى معايير حقوق الإنسان. لذلك فإن حربها غير المبررة والمتعمدة ضد جارتها وصديقتنا أوكرانيا، تبيّن بوضوح ازدراءها لتلك الالتزامات. لقد كشفت الحالة في أوكرانيا عن أبشع تجاهل للجيش الروسي للحياة البشرية حيث أطلق مئات الصواريخ على المناطق السكنية – مما أسفر عن مقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء – وقصف المستشفيات وأجنحة الولادة واستهدف البنية التحتية المدنية، مما حرم الآلاف من الحصول على الاحتياجات الأساسية. وهذه الحقائق لا نزاع حولها. لقد غزت روسيا أوكرانيا التي ظلت لسنوات عديدة تحت حكم الإمبراطورية الروسية – الاتحاد السوفيتي. ولا يمكن النظر إلى هذا المثال المستهجن للضربة الانتقامية للإمبراطورية إلا على أنه مثال على الاستعمار الحديث.

لقد سجل التقرير المستكمل الذي قدمته بالأمس بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ٧٧٦ ٣ إصابة في صفوف المدنيين، بمن في ذلك الـ ٥٦٣ ١ الذين قتلوا. وهذه ليست مجرد أرقام، بل إنهم أرواح بريئة لم تزهق لأي سبب آخر غير طمع الرئيس بوتين في السلطة. ونعلم جميعا أن المساءلة الكاملة عن تلك الجرائم لم تتحقق بعد. إن للحرب التي تشنها روسيا تأثيرا غير متناسب ومتعمد على أضعف الفئات – الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال، والمرضى والفقراء والمسنين.

ولم يقصر الجيش الروسي في الدمار والمذابح التي ارتكبها. لقد رأينا جميعا الصور المروعة من بلدتي بوتشا وإيربين لنساء تعرضن للعنف الجنسي وللمدنيين الذين استهدفوا وقتلوا. وكما لاحظ الأمين

العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، فإن تلك الأعمال ترقى إلى جرائم حرب محتملة وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إذ تسعى روسيا لإخضاع أوكرانيا بإطلاق العنان للعنف البشع ضد شعبها أصبح من المستحيل أن نظل غير مبالين إزاءها. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن الأهوال التي شهدناها. كيف يمكننا أن نظل صامتين؟ وكما قال زميلنا ممثل كينيا بالأمس، إذا كنا ملتزمين حقا بعدم تكرار ذلك أبدا يجب أن نتصرف في وقت مبكر وبحسم في مواجهة الأدلة الواضحة. لقد بعث المجتمع الدولي برسالة قوية إلى روسيا باعتماده القرار دإط-٣/١١ اليوم. ولا يمكن للاتحاد الروسي أن يواصل ارتكاب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان وانتهاك الأساس الذي تستند إليه هذه المؤسسة ذاتها ويظل في الوقت نفسه عضوا في مجلس حقوق الإنسان. ولا ينفي انسحابة تعليق عضويته. إن نتيجة تصويت اليوم واضحة: يجب ألا يسود الشر. وأشكر زملاءنا الذين دعمونا في ذلك الجهد. وأود أن أطمئن الشعب الأوكراني على أن شجاعته وبسالته ليستا عبثا، وأن أوكرانيا سوف تنتصر، وستسود العدالة.

السيد ايسكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): اتخذت الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة اليوم القرار دإط-١١/٣ بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين. وشاركت اليابان في تقديم القرار إذ شعرنا بالفزع من الكشف مؤخرا عن فظائع ارتكبت ضد المدنيين الأبرياء نتيجة لعدوان روسيا غير المبرر وغير القانوني على أوكرانيا.

فمن غير المناسب تماما لدولة عضو تسببت في مثل هذه الكارثة الرهيبة أن تظل عضوا في مجلس حقوق الإنسان. إن القتل الجماعي للمدنيين الأبرياء انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني. ومن المخيب للآمال بصورة كبيرة أن نضطر لاتخاذ مثل هذا الإجراء، لكنه جاء نتيجة حتمية للخيار الذي اتخذته روسيا. ولا يعد الأمر مجرد نتيجة للتنافس الجغرافي الاستراتيجي، كما حاولت بعض الدول الأعضاء تصويره. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي لوضع حد للمأساة في أوكرانيا ودعم سلامة الأمم المتحدة.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): نجد أنفسنا مرة أخرى مضطرين لعقد جلسة في غضون مهلة قصيرة لمناقشة غزو روسيا غير المبرر والمتعمد وغير القانوني لأوكرانيا. هذه المرة اجتمعنا جراء الصور المروعة الواردة من بوتشا – الصور التي توضح أن روسيا ارتكبت جرائم حرب فظيعة في بوتشا وعبر أوكرانيا، بما في ذلك الأعمال المقيتة مثل إعدام المدنيين واغتصابهم.

أوضحت تلك الصور أنه يتعين اتخاذ إجراء آخر لإيصال رسالة إلى روسيا مفادها أنه يجب وقف هذه الحرب والعدوان. لقد صوتت أستراليا تأييدا للقرار دإط-١١/٣، كما فعلت العديد من الدول الأعضاء الأخرى، لأن مركز روسيا كعضو مصوت في مجلس حقوق الإنسان لا يتسق مع غزو بلد ما وذبح المدنيين فيه، وهما أمران نعرف الآن أنهما وقعا.

وما من بلد آخر غير روسيا ينكر الغزو والمذابح، التي أكدها في مجلس الأمن أفراد الأمم المتحدة الذين يقدمون المساعدة الإنسانية في الميدان الواقع والعديد من المسؤولين وممثلي الدول الأعضاء الذين زاروا المنطقة. لقد حدثت أمور فظيعة، والسبب في هذه الأمور الرهيبة هو غزو روسيا لأوكرانيا وأفعالها فيها. لذلك كان من المناسب تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان فورا حتى تسحب قواتها.

لقد جادل البعض بأنه كان ينبغي علينا الانتظار حتى إجراء عمليات التحقيق والاستفسار المختلفة. وستحدد هذه العمليات، بالطبع، من المسؤول تحديدًا عن الأعمال التي ارتكبت في هذه الحرب غير المبررة. وسيخضع مرتكبو هذه الأعمال للمساءلة عن تلك الأعمال، وستستغرق العمليات ذات الصلة الوقت الذي تحتاجه، حسب الاقتضاء. ولكن ذلك لم يتسبب في تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان. بل يتعلق الأمر بتوضيح أن إجراءات روسيا لا تتفق مع كونها عضوا مصوتا في مجلس حقوق الإنسان. إن انتهاكات روسيا الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان تجعل من عضويتها في مجلس حقوق الإنسان موضع استخفاف وسخرية. ولم يكن لدينا ترف الوقت لنبعث إليها رسالة. كم عدد المدنيين الذين سيقتلون إذا تأخرنا بشأن هذه الأمور؟

يجب على روسيا سماع هذه الرسالة الآن وفهم أن أفعالها لها عواقب. وإذا لم تستطع أن تتصرف كعضو مسؤول يصوت في مجلس حقوق الإنسان، فيجب عندئذ ألا نختصها بهذه الامتياز. وندعو روسيا مرة أخرى إلى التوقف – لإنهاء الحرب وإنهاء عدوانها وإنهاء المعاناة. وأود مرة أخرى أن أؤكد مجددا دعم أستراليا القوي لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

السيد دا فونسيكا فرناندیز راموس (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.10). وسأدلي الآن ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

ونكرر إدانتنا للعدوان الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، منتهكة بذلك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. يجب على القوات العسكرية الروسية أن توقف الأعمال العدائية فورا وأن تنسحب من أراضي أوكرانيا. ولا نزال نتضامن تضامنا كاملا مع أوكرانيا ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

ويجب أن تتوقف الهجمات العشوائية على سكان أوكرانيا وبنيتها التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. ولذلك فإننا ندعو الاتحاد الروسي إلى وقف انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. لقد صدمتنا جميعا صور المدنيين الذين قتلوا في مدينة بوتشا الأوكرانية وذكرتنا بضرورة إجراء تحقيق كامل في أي انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد دعمنا للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، والتي يجب أن تتمكن من الاضطلاع بعملها على أكمل وجه.

وتنطوي العضوية في مجلس حقوق الإنسان على مسؤوليات هامة وستظل مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب على أعضائها الالتزام الصارم بأعلى المعايير والامتثال لها في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للجميع. علاوة على ذلك، ينص القرار ٢٥١/٦٠، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان، على تعليق عضوية الأعضاء الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان.

ولذلك، وفي ضوء الأحداث التي وقعت في سياق العدوان على أوكرانيا، بما في ذلك في بوتشا وغيرها من المدن، نرحب بقرار الجمعية العامة اليوم اتخاذ القرار دإط–٣/١١، الذي شاركنا في تقديمه، بشأن تعليق حقوق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان، ونرى أنه مبرر تماما. ونتوقع أن يسهم ذلك القرار في منع أي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان وتقويضها.

وأود أن أختتم بياني كما بدأته، بالدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية. وكما أكد الأمين العام يوم الثلاثاء،

”يجب أن تتوقف الحرب في أوكرانيا الآن. ونحن بحاجة إلى مفاوضات جادة من أجل السلام، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.“ (S/PV.9011، صفحة ٤).

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب نيوزيلندا باتخاذ القرار دإط–٣/١١ المعنون، ”تعليق حقوق الاتحاد الروسي في عضوية مجلس حقوق الإنسان“. لقد شاركت نيوزيلندا في تقديم القرار لأنه، في تقديرنا، لا يمكن للمجتمع الدولي ببساطة أن يستمر في التسامح مع روسيا بوصفها عضوا في هذا المجلس الذي عهدت إليه الأمم المتحدة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم – مجلس حقوق الإنسان. من النادر النظر في مثل هذا الإجراء، وهو ليس تدبيرا نستخف به.

بيد أن الجمعية العامة، لدى إنشائها مجلس حقوق الإنسان، كانت واضحة بشأن ما هو متوقع من أعضائه. وكما ذكر كثيرون آخرون اليوم، ينص القرار ٢٥١/٦٠ على ضرورة أن يتحلى الأعضاء المنتخبون في المجلس بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وينص كذلك على أنه يجوز للجمعية العامة أن تعلق حقوق العضوية في مجلس حقوق الإنسان لأي عضو يرتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان.

وبالنسبة لنيوزيلندا، الحالة واضحة. بشن روسيا هجومها غير المبرر وغير القانوني، اختارت أن تتسبب في أزمة لحقوق الإنسان في أوكرانيا. إن روسيا تنتهك القانون الدولي الإنساني كل يوم يستمر فيه النزاع. ويجري استهداف الممرات الإنسانية عمدا. ويستهدف المدنيين عمدا. وتستهدف الهياكل الأساسية عمدا. إن التقارير المروعة التي ظهرت في الأيام الأخيرة عن قتل المدنيين وغيرها من الفظائع في بوتشا وأماكن أخرى في أوكرانيا تثير الجزع. وهي تشهد على الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان وتشير إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، يجب التحقيق فيها. ومن المؤكد أن هذه ليست إجراءات بلد يتمسك بأعلى معايير حقوق الإنسان.

لقد اختارت روسيا بشكل سافر ومُتعمَّد تجاهل مسؤولياتها كعضو في مجلس حقوق الإنسان. ولذلك، لم تعد تستحق مقعداً على تلك الطاولة. ويتطلب حجم الأزمة استجابة عاجلة وقوية وفعالة من الجمعية العامة، وهو ما شهدناه اليوم. وإلى جانب اتخاذ القرار دإط-١١/٣، يجب أن نكفل مساءلة روسيا عن أعمالها. وإذ يساورها القلق إزاء احتمال ارتكاب روسيا لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فقد أحالت نيوزيلندا بالفعل – إلى جانب ٤١ بلدا آخر – الفظائع التي ارتُكبت في أوكرانيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وما زلنا ندعم المدعي العام للمحكمة في تحقيقاته في جميع الجرائم الدولية المرتكبة في أوكرانيا.

أخيراً، أود أن أبلغكم بأن النيوزيلنديين متعاطفون مع شعب أوكرانيا. وينبغي ألا يتعرض أي بلد أو شعب للفظائع التي يواجهونها. وإننا نقف متحدين مع أوكرانيا. ونقف متحدين في التمسك بسلامة ميثاق الأمم المتحدة ومصداقية مجلس حقوق الإنسان.

السيد كيلابيل (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي نائب الرئيس، على إعطائي الكلمة لعرض وجهة نظر وفد بلدي بشأن الحرب الجارية في أوكرانيا، بما في ذلك أثرها الإنساني والشواغل المتزايدة بشأن الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان.

منذ أن بدأت الحرب في أوكرانيا، قبل نحو ٤٣ يوماً، كانت بلا شك اختباراً لصمود مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وما برحت بوتسوانا طوال هذه الفترة، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، تراقب ببالغ القلق جميع الأحداث التي لم يسبق لها مثيل، ولا سيما التقويض المروع لميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المادتين ١ و ٢ منه، اللتين تؤكدان الحاجة إلى التسوية السلمية للمنازعات واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وتعتز بوتسوانا، بوصفها عضواً في الأمم المتحدة، بالمثل العليا والمبادئ الواردة في الميثاق وبتعزيزها لنظام دولي قائم على القواعد تتصرف فيه جميع الدول، مهما كانت كبيرة أو قوية، بمسؤولية. وقد قطع ذلك النظام الدولي القائم منذ ٧٦ عاماً شوطاً طويلاً في ضمان السلام والأمن للعديد من الدول.

ويساورنا القلق إزاء الخسائر البشرية الناجمة عن هذه الحرب التي حدثت في شكل تشريد داخلي وخارجي وهجمات على المدنيين وتدمير للبنى التحتية المدنية. ونود، في ذلك الصدد، أن ندين جميع هذه الهجمات وكل أنواع انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وبينما نشعر بالفزع إزاء الكارثة الإنسانية التي تتكشّف، فإنه مما يثلج صدورنا سخاء وعطف الدول المجاورة وغيرها من الدول التي رحّبت بملايين اللاجئين الفارين من أوكرانيا. وتستحق الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع الثناء أيضاً.

ويشعر وفد بلدي بالاستياء أيضاً بسبب الصور المروعة للمدنيين الذين قتلوا في بوتشا. ولذلك، فإننا ننضم إلى النداءات الداعية إلى إجراء تحقيق مستقل يُسفر عن المساءلة الكاملة للمسؤولين. وفي ذلك الصدد، نرحّب بالمشاركة النشطة لمجلس حقوق الإنسان في رصد حالة حقوق الإنسان المتصلة بالحرب في أوكرانيا وإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ذات الصلة.

وتؤيد بوتسوانا لجنة التحقيق والدور الاستشاري لمجلس حقوق الإنسان، فضلاً عن عمل المفوضة السامية لحقوق الإنسان وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. ونحن واثقون بأنه سيكون هناك تقييم موضوعي لحالة حقوق الإنسان الناجمة عن الحرب في أوكرانيا وأن

مجلس حقوق الإنسان سيتصرف ويسدي المشورة إلى الجمعية العامة وفقاً لذلك، بطريقة تحمي سلامة منظومة الأمم المتحدة.

في الختام، لا يزال وفد بلدي يحدوه الأمل في أن تُوجه إجراءاتنا، بوصفنا أسرة الأمم المتحدة، نحو تشجيع الحوار المستمر وأن يتم التوصل إلى حل سلمي في أقرب وقت ممكن بغية الحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح ووقوع كارثة إنسانية مستمرة وتجنب التهديدات المتزايدة للسلام والأمن الدوليين والأمن الغذائي والضرر الذي يلحق بالاقتصاد العالمي.

السيد جينغا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد رومانيا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.10) وتود أن تضيف النقاط التالية:

إننا الآن في نهاية الأسبوع السادس من العدوان العسكري غير المبرر والذي لا مسوّغ له الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا. وتتراكم التقارير، منذ بداية العدوان في ٢٤ شباط/فبراير، عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. وما فتئنا نشهد، يوماً بعد يوم، المزيد من الخسائر المأساوية في الأرواح والمعاناة الإنسانية الهائلة والتدمير الذي لا هوادة فيه للمدن والبلدات والقرى في أوكرانيا وقصف المستشفيات وأجنحة الولادة والمدارس والمباني السكنية والملاجئ. وتشكل هذه الأفعال انتهاكات منهجية وجسيمة صارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والالتزامات الدولية التي تعهد بها الاتحاد الروسي.

وخلال مناقشة عاجلة عُقدت في ٤ آذار/مارس، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار ١/٤٩ الذي أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء استمرار أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في أوكرانيا، ولا سيما إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني من جانب الاتحاد الروسي، بما في ذلك انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين، أدانت الأمم المتحدة والقادة الدوليون تصرفات روسيا بأشد العبارات.

وفي ٢٢ آذار/مارس، أدان الأمين العام أنطونيو غوتيريش "القصف المنهجي الذي يرهب المدنيين" من جانب روسيا، بما في ذلك قصف المستشفيات والمدارس والمباني السكنية والملاجئ، ودعا إلى وضع حد للحرب العبثية، بالنظر إلى أن استمرارها "أمر غير مقبول أخلاقياً ولا يمكن الدفاع عنه سياسياً ولا معنى له عسكرياً".

وفي الأسبوع الماضي، تلقى العالم تقارير مقلقة للغاية عن ارتكاب أعمال عنف مروعة ضد المدنيين من الرجال والنساء والأطفال في بوتشا وإربين وهوستوميل، بالقرب من كييف، وفي أجزاء أخرى من أوكرانيا. وتشير الصور والتقارير إلى أن هذه الأعمال لم ينفذها جندي أو جنديان مارقان، بل حدثت كجزء من نمط مقلق للغاية. وهي تثير تساؤلات خطيرة بشأن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتدين رومانيا بأشد العبارات الممكنة الفظائع المبلغ عنها التي ارتكبتها القوات المسلحة الروسية في عدد من المدن الأوكرانية المحتلة التي تم تحريرها الآن، فضلاً عن العدوان العسكري على أوكرانيا. وتتحمل السلطات الروسية المسؤولية عن تلك الفظائع التي ارتُكبت أثناء سيطرتها الفعلية على المنطقة، ما يعني أنها تخضع للقانون الدولي للاحتلال. ويجب مساءلة مرتكبيها.

وكما هو متوخى في القرار ٢٥١/٦٠، يجب على جميع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان أن تتمسك بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. والعدوان العسكري الروسي الوحشي غير المبرر والذي لا مسوغ له على أوكرانيا، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، يبين بوضوح أن الاتحاد الروسي قد انتهك بصورة منهجية الالتزامات التي تعهد بها عندما انتُخب عضواً في مجلس حقوق الإنسان، وبالتالي لم يعد ينتمي إلى ذلك الوسط الذي تتمثل مهمته الرئيسية في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

السيد مارشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.10).

تجتمع الجمعية العامة في هذه القاعة للمرة الثالثة منذ ٢٤ شباط/فبراير – وهي المرة الثالثة منذ بداية عدوان الاتحاد الروسي العسكري غير المبرر ودون سابق استفزاز على أوكرانيا. إننا نجتمع هنا مرة أخرى لأنه بعد ستة أسابيع، وحتى بعد أكثر نداءات المجتمع الدولي إلحاحا، تستمر انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة التي يرتكبها الاتحاد الروسي. وكما ذكر العديد من الأصدقاء والزملاء، فإننا نتلقى أفظع التقارير والصور من أوكرانيا يوميا تقريبا. ومن الحيوي لأهمية الأمم المتحدة وشرعيتها أن ترقى الجمعية العامة – وهي الجهاز الذي تُمثل فيه جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة – إلى مستوى مسؤولياتها بموجب الميثاق وأن تتخذ إجراءات.

وترى النمسا أن الأمم المتحدة هي المحفل العالمي الأسمى للحوار، حيث نتصدى للتحديات والأزمات والفرص من خلال النقاش مع الوفود ذات التفكير المماثل، فضلا عن الوفود التي تتبنى مواقف وقيما وآراء مختلفة. وهذا أمر جيد وينطبق أيضا على مجلس حقوق الإنسان. بيد أننا مقتنعون في الوقت نفسه بأنه يجب علينا بشكل جماعي أن نتخذ موقفا حازما ومبدئيا في مواجهة الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وينص القرار ٢٥١/٦٠، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان، على أنه من المتوقع أن يتمسك أعضائه بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. كما ينص على أنه إذا ارتكب أحد الأعضاء انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، فمن الممكن تعليق حقوق العضوية في المجلس. والواقع أننا فعلنا ذلك في الماضي.

وما شهدناه في أوكرانيا منذ الأيام الأولى للعدوان الذي يشنه الاتحاد الروسي يتجاوز بكثير ذلك الحد. وتتطلب الصور المروعة من بوتشا وغيرها من المدن الأوكرانية رد فعل واضحا. ولا يمكن للجمعية العامة أن تتجاهل هذه الحالة. ويجب أن تتصرف بحزم، وفقا لقراراتها. وفي مواجهة صور وتقارير زمن الحرب التي اعتقدنا أنها باتت شيئا من ماضٍ سعينا إلى تجاوزه، تعين علينا أن نعمل بالقيام بتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان. ولهذا السبب، صوتت النمسا مؤيدة للقرار دإط–٣/١١ في وقت سابق اليوم.

في الختام، هذه للأسف ليست نهاية الأزمة. ويجب أن نظل مشاركين مشاركة كاملة. ولا بد من كفالة المساءلة. وثمة دور هام للجنة التحقيق الدولية المستقلة في فيينا والمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في ضمان التحقيق في جميع الجرائم المرتكبة ومحاسبة المسؤولين عنها.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.10).

إن الصور التي رأيناها في الأيام الأخيرة، من بوتشا وغيرها من البلدات في منطقة كييف التي حررتها القوات الأوكرانية منذ ذلك الحين، مروعة حقا. ولا يمكن أبدا أن يكون هناك إفلات من العقاب على هذه الجرائم. وقلوبنا، أولا وقبل كل شيء، مع أسر القتلى. ولا يمكن تقريبا تصور ألمهم جراء فقدان أحبائهم بهذه الطريقة التي لا توصف.

ويشكل العدوان الروسي انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة. وتتحمل السلطات الروسية المسؤولية عن تلك الفظائع التي ارتُكبت أثناء سيطرتها الفعلية على المنطقة. ولذلك، فهي تخضع للقانون الدولي للاحتلال. وينبغي للاتحاد الروسي، بصفته دولة عضوا في مجلس حقوق الإنسان، أن يتمسك بأعلى المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومن الواضح أن أعمال روسيا الوحشية وغير القانونية في أوكرانيا تستهزئ بتلك المسؤولية وتقوض بشدة نزاهة مجلس حقوق الإنسان.

ومن غير المقبول أن يواصل الاتحاد الروسي عضويته في مجلس حقوق الإنسان فيما تستمر التقارير عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان في الظهور، مما يوضح وقوع أخطر الانتهاكات لنفس الحقوق الأساسية التي يتحمل المجلس مسؤولية تعزيزها وحمايتها. وينص القرار المتخذ في عام ٢٠٠٦ والذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان

(القرار ٢٥١/٦٠) على تعليق عضوية أعضاء المجلس الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان. ولذلك، نرحب بأن الجمعية العامة قررت تعليق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان.

ويجب أن نكفل تحقيق المساءلة والعدالة لضحايا هذه الحرب والناجين منها. ولا يمكننا أن نعلق إنسانيتنا في مواجهة هذه الفظائع.

السيدة فورمان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): كانت الصور والشهادات الواردة من أوكرانيا في وقت سابق من هذا الأسبوع مروعة. وتدين إسرائيل الغزو الروسي لأوكرانيا وتصعيده الخطير. ولا يوجد مبرر لانتهاك السيادة الأوكرانية وقتل المدنيين الأبرياء. ونحن ندين تلك الأعمال إدانة تامة. وفي ذلك السياق، صوتت إسرائيل مؤيدة للقرار دإط-٣/١١، الذي اتخذته الجمعية العامة في وقت سابق اليوم.

بيد أن اتخاذ القرار دإط-٣/١١ ينبغي ألا يُعتبر قبولا ضمنيا بمجلس حقوق الإنسان. لقد ظل هذا المجلس لفترة طويلة جدا يفتقر إلى المصداقية. وما فتئ، منذ فترة طويلة جدا، يمارس التمييز ضد دولة واحدة – الدولة اليهودية الوحيدة. ومجلس حقوق الإنسان هو أوضح مثال على التحيز والتمييز في منظومة الأمم المتحدة. وقد اتخذ قرارات تستهدف إسرائيل أكثر من تلك المتعلقة بسوريا وإيران وكوريا الشمالية مجتمعة. وإسرائيل هي البلد الوحيد المخصص له بند مستقل في جدول الأعمال – البند ٧ – والذي يكفل أن يُخص بلدنا بالذكر في كل جلسة. ويتمثل مثال آخر على سخافة المجلس وطابعه المعيب بشدة في لجنة التحقيق الأخيرة بشأن إسرائيل، التي أُنشئت في أيار/مايو ٢٠٢١ دون ذكر حماس، والتي تهدف إلى التحقيق مع إسرائيل وإدانتها إلى الأبد وجعلها في حالة دفاع عن نفسها

وفي عام ٢٠٠٦، سعت الدول الأعضاء في الجمعية العامة إلى الاستعاضة عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشيء أفضل. وترى إسرائيل أنها فشلت في ذلك المسعى.

وفي ضوء الأزمة الإنسانية المتنامية في أوكرانيا، تشارك إسرائيل في الجهود الدولية لمساعدة شعب أوكرانيا. ونتمنى سلامة جميع المدنيين ونأمل في التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

السيد تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة. وقد شاركت ميانمار في تقديم القرار دإط – ٣/١١، الذي اتخذته الجمعية العامة صباح اليوم (انظر A/ES-11/PV.10). وفي ذلك الصدد، أود الإشارة إلى النقاط التالية:

تواجه الأمم المتحدة حاليا أزمة مصداقية. ويجري انتهاك ذات مقصد صون السلام والأمن الدوليين والمبدأ الأساسي المتمثل في السلامة الإقليمية لدولة عضو. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا معاناة إنسانية لا تطاق في أوكرانيا نتيجة للهجمات المدمرة على المدن والبلدات في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المرافق المدنية ومستشفيات الأطفال. وقُتل الآلاف. ونزح الملايين. وقد تضررت ودُمِّرت البنية التحتية المدنية. وتتكشف أزمة إنسانية خطيرة أمام أعين العالم. ولا يمكن وقف كل ذلك إلا بإنهاء الحرب نفسها. وتكرر ميانمار نداءات الجمعية العامة المتكررة من أجل الوقف الفوري للعدوان على أوكرانيا والهجمات عليها دون سابق استفزاز.

إن أحدث الصور ومقاطع الفيديو الواردة من بوتشا وأماكن أخرى في أوكرانيا صادمة ومرعبة. ومن الواضح أنه جرى ارتكاب فظائع ضد المدنيين الأوكرانيين. وأعرب عن تعاطفنا العميق مع أولئك الذين فقدوا أحباءهم نتيجة للجرائم الخطيرة التي ارتُكبت في أوكرانيا. ويجب التحقيق بشكل مستقل في أعمال القتل المروعة للمدنيين. ويجب الحفاظ على جميع الأدلة. ويجب محاسبة الجناة وتقديمهم إلى العدالة. ونحن نقف بحزم متضامنين مع شعب أوكرانيا.

إن الصور الواردة من بوتشا مرتبطة ارتباطا وثيقا بما يشهده شعب ميانمار، الذي ظل يعاني من مذابح فظيعة متتالية وفظائع ارتكبها ضده المجلس العسكري غير الشرعي. وأود أن أذكّر، من بين أمور أخرى، بالمذبحة التي وقعت في بلدة كاني في تموز/يوليه ٢٠٢١، ومذبحة ليلة عيد الميلاد في موسو، بلدة هبروسو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، والاعتقالات التعسفية وعمليات القتل خارج نطاق القضاء في بلدة ماتوبي في كانون الثاني/يناير من هذا العام، والضربات الجوية والقصف ضد القرى والمدنيين، وإضرام الحرائق

وتدمير الممتلكات الخاصة. وخلص محققو الأمم المتحدة وغيرهم من الخبراء أيضا إلى أن تلك الجرائم ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ولا تزال الهجمات الوحشية التي يشنها المجلس العسكري ضد شعب ميانمار مستمرة بلا هوادة. إن مهاجمة المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المستشفيات ومرافق الأطفال والأطفال أنفسهم، أمر غير مقبول بالنسبة لنا – وأنا واثق من أنه غير مقبول لأي شخص آخر. واسمحوا لي أن أطلع الجمعية العامة على عمل مروع وغير إنساني ارتكبه مؤخرا الجيش الإرهابي في ميانمار ضد الأطفال الأبرياء.

علمنا أنه في ٥ نيسان/أبريل، دخلت القوات العسكرية عنوة إلى مدرسة تمهيدية في بلدة أهلون بمنطقة يانغون. وأجبروا جميع الأطفال والمعلمين على الركوع بتوجيه البنادق نحوهم، قبل أن يطلبوا من صبي يبلغ من العمر ٤ سنوات يدعى بون ثانت واي يان أن يتقدم، ووالده مدرجان على قائمة المطلوبين للجيش لانخراطهما في حركة ديمقراطية مناهضة للجيش ودعم قوات الدفاع الشعبي. كان الصبي يبكي ويرتجف خوفا عندما أخذه الجنود لاستخدامه كرهينة. وقع الحادث أمام أطفال صغار جدا. وينبغي أن يكون هذا العمل الوحشي غير مقبول للجميع. وهناك حاجة إلى اتخاذ المجتمع الدولي إجراء فوريا وحاسما في الوقت المناسب.

ونعلم من تجربتنا الخاصة أن الجناة لا يتوقفون عندما يعلمون أنهم لن يواجهوا أي مساءلة. وبدلا من ذلك، يتجرؤون ويتَوَجّهون إلى ضحايا مختلفين. يخبرنا التاريخ الحديث أن العدالة تستغرق وقتا. وفي بعض الحالات، يتم تأخير تحقيق العدالة أو حتى عرقلتها. ونتيجة لذلك، فإن العالم على وشك تطبيع القتل المستهدف للمدنيين بوصفه مجرد حتمية للنزاع المسلح. ومن شأن هذه النتيجة أن تؤدي إلى حقبة خطيرة من الإفلات من العقاب، لن تقتصر على الشعب الأوكراني وحده بل يمكن أن تؤثر على أي شخص وفي أي مكان. ويجب ألا ندع ذلك يحدث. ويجب محاسبة المسؤولين عن الجرائم الفظيعة، بغض النظر عن هويتهم، من خلال آليات العدالة المتاحة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية. ونحث الدول الأعضاء على دعم الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية.

ويجب علينا، نحن الشعوب، أن نعتمد على الالتزام الصارم بسيادة القانون والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية عندما نواجه أوضاعا مروعة في ظل طغاة يسيئون استخدام سلطتهم وأسلحتهم. ولذلك، أود أن أذكر بديباجة ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على ما يلي:

”نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا [...]
أن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة“.

وعلى هذا النحو، أيدنا القرار دإط – ٣/١١.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة نظام مالطة ذي السيادة المستقلة.

السيد تيغوني (نظام مالطة ذو السيادة المستقلة) (*تكلم بالإنكليزية*): يجدد نظام مالطة ذو السيادة المستقلة دعوته إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الحالي في أوكرانيا، ويدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده للبحث عن الوسائل والمنهجيات لوقف الأعمال القتالية وحماية السكان المدنيين. ونكرر نداء الآخرين بأن الدبلوماسية والتفاوض يجب أن يسودا على استخدام الأسلحة من أجل إحلال سلام دائم ومستدام، مع حماية الحريات الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتماشيا مع حقوق الإنسان الأساسية.

وعلى الرغم من أننا لا نتكلم إلا عن أنفسنا، فإننا نتشاطر، بوصفنا كيانا إنسانيا دوليا، شواغل وأجه قلق وكالات المعونة الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التي ترعاها الأمم المتحدة، بأن الأعمال العدائية الجارية لا تزال تؤدي إلى تفاقم أزمة إنسانية كبرى وتؤثر على حياة ورفاه وحق جميع سكان أوكرانيا البالغ عددهم ٤٠ مليون نسمة في السلام والأمن. وقد أصدرت عدة هيئات

لحقوق الإنسان والمعونة بيانات تسترعي الانتباه إلى حجم الأزمة الإنسانية، سواء داخل أوكرانيا أو على طول حدودها، وقدمنا جميعا إسهاما كبيرا في تخفيف معاناة الأسر، وخاصة الأطفال، الذين تغيرت حياتهم إلى الأبد نتيجة لهذه الحرب.

ومجلس حقوق الإنسان مسؤول عن تعزيز وتوطيد وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ومعالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها. وفي العام الماضي، سمح المجلس في مداولاته بالإدلاء بـ ٩٠٠ بيان من المراقبين الدائمين والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني. وركز العديد من تلك البيانات على القضايا التي أبرزتها الحالة في أوكرانيا، بما في ذلك الاتجار بالبشر، ورعاية ورفاه اللاجئين والسكان المدنيين المشردين داخليا، ومحنة المهاجرين الذين ليس لديهم مكان يذهبون إليه وينتهي بهم الأمر إلى أن يكونوا غير مرغوب فيهم ومعرضين لسوء المعاملة. وينبغي لنا أن نراجع أنفسنا ونتذكر أن ٨٢ مليون مدني بريء قد اقتلعوا من ديارهم بسبب الأزمات في السنوات الأخيرة، في حين أن حوالي ٤١ مليون شخص في ٤٣ بلدا على شفا المجاعة. فالحروب والنزاعات السياسية المنتشرة في جميع أنحاء العالم تدوم لفترة أطول وتصبح أكثر تعقيدا، في حين أن الأبرياء هم الضحايا والذين يدفعون الثمن الأكبر.

ونحث زملاءنا، عند مناقشة المسائل الهامة والتبعية في القرار دإط-٣/١١، على ألا ينسوا سبب وجود هذا الجهاز، وهو كفالة عالم يسوده السلام والأمن. لنسمع أصوات بعضنا البعض، ولكن في الوقت نفسه علينا ألا ندع أصواتنا تطغى على النداءات من أجل السلام والأمن التي تسمع في أنّات وصرخات الناس العاديين والمشردين والجرحى والمتألمين، الذين هم في أمس الحاجة إلى العودة إلى حياتهم العادية في إطار السيادة الآمنة لحدود بلدهم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

السيدة سوريك (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نعلم جميعا أن الاتحاد الروسي، منذ بداية حربه العدوانية على أوكرانيا، استهدف بانتظام المواقع المدنية مثل المستشفيات والمدارس والملاجئ والمناطق السكنية. وفي الأيام الأخيرة، أكدت عدة مصادر مستقلة وقوع فظائع يعجز عنها الوصف ارتكبها الاتحاد الروسي في مناطق من الأراضي الأوكرانية الخاضعة لسيطرته. وتشمل تلك الفظائع أعمال الاغتصاب والتعذيب والقتل والإعدام بإجراءات موجزة والاستخدام المتعمد للقسوة ضد الضحايا المدنيين.

وما تم الكشف عنه في بوتشا قد لا يكون أسوأ ما حدث ولا يزال يحدث في المناطق الباقية تحت سيطرة روسيا. وتشكّل هذه الأعمال تجاوزات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات لحقوق الإنسان، وينبغي محاسبة مرتكبيها. وعلاوة على ذلك، يبرر الطابع المروع لتلك الجرائم تماما طلب تعليق حقوق الاتحاد الروسي في عضوية مجلس حقوق الإنسان.

إن ما على المحك في أوكرانيا هو المبادئ الأساسية التي تجعل التعايش السلمي ممكنا في هذا العالم. ويشمل ذلك الطائفة الكاملة من حقوق الإنسان التي قطعت كل البلدان تقريبا في هذه القاعة التزاما بحمايتها، فضلا عن مبادئ الديمقراطية، التي تشكّل أفضل ضمان للسلام العالمي والتي يتمسك بها المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بوصفها تطلعات عالمية. ولنوضح ذلك بجلاء.

إن رفض أوكرانيا الثابت، حكومة وشعبا، الرضوخ للعدوان الذي شنه الاتحاد الروسي يدل على تصميمها على الحفاظ على سيادة أوكرانيا وحقها في تقرير المصير، وكذلك قرارها بالدفاع عن ديمقراطيتها ضد هجمة نظام استبدادي لا يعرض عليها شيء سوى العودة إلى ماض مظلم. وذلك هو النزاع الدائر أمامنا جميعا. إنها ليست معركة لحماية القيم الغربية، بل هي معركة لحماية المبادئ الأساسية للحضارة التي تمثل ذروة المغامرة البشرية.

ولا يفوتنا أبدا أن نلاحظ أن الأصوات التي تدّعي أن حقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية ليسا أكثر من مفهومين غربيين هي دائما أصوات حكومات شديدة القمع، من قبيل النظام الاستبدادي في روسيا،

الذي لا يسمح حتى لمواطنيه باستخدام مصطلح "الحرب" لوصف ما شنه ضد أوكرانيا. إننا لا نسمع أبدا أن المعارضين أو سجناء الرأي أو الصحفيين الذين يتعرضون للمضايقات، ممن يتشاطرون نفس ثقافة الحكومة التي تضطهدهم، يلجأون إلى نفس النوع من النسبية الرخيصة.

والواقع أن القيم التي يعاني الناس من القصف في المدن الأوكرانية اليوم إعلاء لها تشبه تلك التي تحفز الناس في ميانمار على مقاومة الحكم العسكري. وهي أيضا القيم التي تدفع ملايين المواطنين في جميع أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى الاصطفاف لساعات للإدلاء بأصواتهم. وهي في نهاية المطاف نفس المبادئ التي تدعم الأنظمة الديمقراطية في كل مكان. وهي المعتقدات القائلة بأن البشر يتمتعون بحق مقدس في اختيار السلطات في انتخابات حرة ونزيهة والتعبير عن رأيهم وإبداء المعارضة ومشاطرة المعلومات مع الآخرين والتجمع في مجموعات مدنية دون إكراه، من بين أشياء أخرى كثيرة. وتلك القيم عالمية لأنها تحمي كرامة البشر وقدرتهم على اختيار الحياة التي يرونها ذات قيمة على نحو أفضل من أي ترتيب سياسي آخر. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن ندافع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في هذا الوقت الحرج. إن أوكرانيا تقاتل من أجلنا جميعا، وهي تخوض معركة من أجل الكرامة الإنسانية والقيم التي تقوم عليها الأمم المتحدة، على النحو المجسد في ميثاقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومما لا شك فيه أن الحرب العدوانية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا لن تتوقف نتيجة لتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان. ولكن استمرار وجود الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان بعد كل ما حدث كان من شأنه أن يوجه في نهاية المطاف ضربة قاضية لمصداقية تلك الهيئة الضعيفة بالفعل.

وليكن معلوما أن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية لا يؤيد فحسب تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان، بل أيضا إجراء استعراض شامل لمعايير تمثيل الدول في المجلس. فالسماح لروسيا وغيرها من الحكومات الاستبدادية باستخدام المجلس للتستر على أدائها السيئ في مجال حقوق الإنسان خيانة لمبادئ الأمم المتحدة وذكرى ضحايا بوتشا. ولن يصبح للعديد من هؤلاء الضحايا مثوى آخر سوى في ذاكرتنا. فلنحرص على ألا ينساهم أحد منا.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن هذه لحظة تاريخية هامة. فقد صوتت بلدان من جميع أنحاء العالم مؤيدة لتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان جراء انتهاكاتها الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان. وبعثنا جماعيا برسالة قوية مفادها أننا لن نتغاضى عن معاناة الضحايا والناجين.

وعلى الرغم من محاولة روسيا نشر معلومات مضللة، رأينا جميعا الصور البشعة من بوتشا وديميركا وإربين وغيرها من المدن الأوكرانية التي حُررت مؤخرا – جثث هامدة ملقاة في الشوارع، بعضها على ما يبدو لأشخاص أعدموا بإجراءات موجزة وقد كُبلت أيديهم خلف ظهورهم، فضلا عن المقابر الجماعية والجثث المحترقة التي يبدو عليها علامات الإعدام. ورأينا تقارير موثوقة عن ألغام أرضية وفخاخ متفجرة تركتها قوات بوتين وراءها بهدف إصابة المزيد من المدنيين بعد أن فشلت روسيا في تحقيق أهدافها وسحبت قواتها. وترتعد أوصالي حين أفكر فيما سنجده في المدن الأخرى في جميع أنحاء أوكرانيا في الأسابيع المقبلة، كما حذرنا الرئيس زيلينسكي، على نحو ينذر بالسوء، في مجلس الأمن (انظر S/PV.9011).

ويوم أمس، صُدمت بصفة خاصة حين رأيت صورة التقطها مصور صحفي من وكالة أسوشيتد برس في كييف. وكانت صورة لصبي يبلغ من العمر ٦ سنوات يقف في حديقة بجوار قبر والدته. وقد أذهلني ذلك لأنه في يوم من الأيام سيُعاد بناء الهياكل الأساسية في أوكرانيا وستُزال الأنقاض، ولكن لن تكون هناك طريقة لإعادة بناء الحياة التي دمرتها روسيا. فلا يمكننا أن نعيد من لقوا حتفهم من الأوكرانيين – الأمهات والآباء والأبناء والبنات – إلى الحياة.

وقد التقيت شخصيا، عندما كنت في مولدوفا ورومانيا قبل بضعة أيام فقط، بنساء وأطفال شاطروني قصصا مفجعة عن العنف الروسي. وتحدثوا عن فقدان أقاربهم وأحبائهم وفرارهم من المنزل الوحيد الذي

عرفوه طوال حياتهم. وبالرغم من كل ما مروا به، فقد عقدوا العزم على الاستمرار في الحياة والعودة إلى ديارهم في أوكرانيا بعد أن يعمها السلام. ويجب أن نواصل إبداء تصميم مماثل على وقف معاناتهم ومحاسبة روسيا وإنهاء هذه الحرب.

وفي النهاية، لا يتعلق الأمر بإخضاع روسيا للمساءلة فحسب. إنه يتعلق بالوقوف إلى جانب شعب أوكرانيا وإثبات مصداقية الأمم المتحدة. فالعالم يتطلع إلينا في الوقت الحالي؛ إنه يتساءل عما إذا كانت الأمم المتحدة مستعدة لمواجهة هذه اللحظة؛ ويتساءل عما إذا كنا منبرا للدعاية وملاذا آمنا لمنتهكي حقوق الإنسان، أو ما إذا كنا مستعدين للوفاء بمثلنا العليا، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

واليوم، اتخذ المجتمع الدولي خطوة جماعية في الاتجاه الصحيح. فقد حرصنا على ألا يُسمح لمنتهك مستمر وسافر لحقوق الإنسان أن يشغل منصبا قياديا في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. فلنواصل محاسبة روسيا على هذه الحرب الظالمة وغير المبررة التي يأباها الضمير ولنبذل كل ما في وسعنا للوقوف إلى جانب شعب أوكرانيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند.

ووفقا لأحكام الفقرة ٣ من القرار دإط-٣/١١، تُرفع مؤقتا الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.